

معيقات تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المرابحة والبيع الآجلة الصادر عن هيئة الايوفي (AAOIFI) على محاسبة منتج المرابحة - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري-

Obstacles to applying Islamic Accounting Standard No. 28, Murabaha and Deferred Sales, issued by the AAOIFI, to the accounting of the Murabaha product - a case study of the Algerian People's Credit Bank-

بوشاكر جلول

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية
المركز الجامعي نور البشير البيض

d.bouchaker@cu-elbayadh.dz

زيوان ميلودة

مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية
المركز الجامعي نور البشير البيض

m.ziouane@cu-elbayadh.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2026/03/11	تهدف الدراسة للكشف عن اهم الصعوبات التي تعيق تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 على محاسبة منتج المرابحة، تم إجراء الدراسة سنة 2026 في بنك القرض الشعبي الجزائري، تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي حيث تم توزيع استبيان على عينة من موظفي البنك، من خلال الدراسة يتضح ان تطبيق المعيار ضرورة حتمية لكن تواجه البنوك تحديات متعلقة بضعف التكوين وقصور الأنظمة المحاسبية وبناءا عليه لابد من إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري لتمكين البنوك من تطبيق معايير AAOIFI
تاريخ القبول: 2026/10/02	
الكلمات المفتاحية: ✓ المرابحة; ✓ معايير محاسبة اسلامية; ✓ AAOIFI	
Article info	Abstract
Received 11/03/2026.	This study aims to identify the main difficulties hindering the application of Islamic Accounting Standard No. 28 to the accounting of Murabaha products. The study was conducted in 2026 at the Algerian People's Credit Bank. Both descriptive and analytical methodologies were employed, with a questionnaire distributed to a sample of bank employees. The study reveals that while applying the standard is essential, banks face challenges related to inadequate training and deficiencies in their accounting systems. Therefore, reforming the Algerian financial accounting system is necessary to implement the standards. AAOIFI
Accepted 02/10/2026	
Keywords: ✓ Murabaha; ✓ Islamic accounting standards; ✓ AAOIFI;	

مقدمة:

تشهد الصناعة المالية العالمية تحولات عميقة في ظل تنامي الاهتمام بالتمويل الإسلامي باعتباره بديلاً أخلاقياً ومستداماً للنظام المالي التقليدي، لما يتميز به من ارتباط بالاقتصاد الحقيقي والابتعاد عن المعاملات الربوية، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية، وقد ساهم هذا التوجه في بروز المؤسسات المالية الإسلامية وانتشارها في مختلف دول العالم، مما استدعى تطوير أطر تنظيمية ومحاسبية متخصصة تضمن سلامة الممارسات وتوحيد المعالجات المحاسبية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي إطار توجه النظام البنكي الجزائري نحو تبني الصيرفة الإسلامية وفي ظل توسيع عرض منتجاتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بدت الحاجة لتكييف أنظمتها المحاسبية والتنظيمية مع متطلبات معايير الايوفي AAOIFI لاسيما ما تعلق بمحاسبة منتج المراجعة الى أن تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) تواجهه تحديات منهجية وتقنية وتنظيمية، قد تؤثر على دقة القياس المحاسبي ومستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية المنتجة.

2.1 إشكالية الدراسة

على الرغم من توسع البنوك العمومية الجزائرية في تقديم منتجات المراجعة ضمن إطار الصيرفة الإسلامية، إلا أن تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة AAOIFI لا يزال محدوداً وغير موحد مما يثير تساؤلات حول مدى جاهزية هذه المؤسسات لتبني المعايير الدولية المخصصة للأنشطة المالية الإسلامية. وفي ظل وجود تحديات قانونية وتنظيمية وتقنية وبشرية قد تعيق التطبيق الفعلي لهذه المعايير، تبرز الإشكالية التالية

ماهي المعوقات التي تحول دون تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 على محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري؟

1.2.1: الأسئلة الفرعية

- هل تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة ضرورة حتمية ام مجرد خيار؟
- هل يواجه تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة صعوبات في محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري؟

3.1: الفرضيات

— توجد دلالة إحصائية بين محاسبة منتج المراجعة وضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في البنوك العمومية الجزائرية

— هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في البنوك العمومية الجزائرية

4.1: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة داخل بنك القرض الشعبي الجزائري

5.1: اهداف الدراسة

- الوقوف على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة على محاسبة منتج المراجعة
- معرفة مدى ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري

6.1: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الإطار النظري وأسلوب دراسة حالة في الدراسة الميدانية وكذا المنهج الاحصائي من خلال استبيان لتجميع البيانات اللازمة واجراء التحليل الاحصائي للوصول الى نتائج عن معيقات تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة على محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري

7.1: الدراسات السابقة

- دراسة علي محمود علي الشريفي وماهر علي حسين الشام (2022): بعنوان "تقييم المعالجات المحاسبية عن أنشطة المراجعة المصرفية في البيئة العراقية بالتطبيق على مصرف جيهان الإسلامي"

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى توافق الممارسات المحاسبية لأنشطة المراجعة الخاصة بمصرف جيهان الإسلامي العامل في العراق مع معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حيث بينت اهم النتائج أن المصرف يعتمد في معالجاته المحاسبية على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين العراقية، وهو نظام تختص به المصارف التقليدية، مما أدى إلى اختلاف في مسميات الحسابات عن تلك المنصوص عليها في المعيار الإسلامي، ومع ذلك فقد خلصت الدراسة إلى أن معظم المعالجات المحاسبية الفعلية لأنشطة المراجعة متوافقة في جوهرها مع متطلبات المعيار الإسلامي حيث اوصت بضرورة التزام المصارف الإسلامية العاملة في البيئة العراقية - تماشيا مع قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 وتوجيهات البنك المركزي العراقي - بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) كما دعت إلى تحديث النظام المحاسبي الموحد من خلال إدراج معالجات محاسبية خاصة بأنشطة المراجعة، تكون مصممة وفقا لمتطلبات المعيار الإسلامي ذات الصلة. (الشريفي و ماهر ، 2022)

- دراسة خليل إبراهيم الدليمي، عطالله احمد الحسبان، بعنوان "مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة الى اظهار أسس القياس المحاسبي لعمليات المراجعة في البنوك الإسلامية كما هدفت الى اظهار اثر أدوات القياس المحاسبي على القوائم المالية وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال الاستبانة بحيث تم توزيع استبانة تتكون من 19 فقرة على المدققين الداخليين في البنوك الإسلامية في الأردن بحيث حاولت الدراسة معالجة البحث انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي هل تطبق البنوك الإسلامية في الأردن متطلبات اثبات وقياس موجودات المراجعة والمراجعة الآمرة بالشراء ولقد توصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية تقوم على تحصيل كافة التكاليف المباشرة على بضاعة المراجعة واثباتها بالدفاتر بتاريخ تنفيذ عقد المراجعة (الدليمي و عطالله)

- دراسة (Riyad Moosa 2023)، بعنوان "An Overview of Islamic Accounting: The Murabaha Contract"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المسار التاريخي الذي أدى إلى ظهور معايير المحاسبة الحديثة للبنوك الإسلامية، مع التركيز على تقييم العملية المحاسبية وآثارها على البيانات المالية في عقود المراجعة باعتبارها نمودجا تطبيقيا، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمد البحث منهج المراجعة النوعية للأدبيات الأكاديمية والمهنية المتاحة، بحيث ان الدراسة تستعرض تأثير العوامل الثقافية في تشكيل أنظمة المحاسبة، ثم بعد ذلك تتبعت التطور التاريخي للمحاسبة في السياق الإسلامي، وصولا بعد ذلك الى التحولات المعاصرة التي أسفرت عن وضع معايير محاسبة إسلامية متخصصة ، مع إيلاء اهتمام خاص بعقد المراجعة نظرا لكثرة استخدامه، كما تتضمن الدراسة شرحا مفصلا لهيكل عقد المراجعة والانتقادات الموجهة إليه في الأدبيات، ثم قدمت تحليلا للمعالجة المحاسبية الخاصة به لتوضح تأثيرها على القوائم المالية ،حيث ان هذه الدراسة ساهمت في إثراء النقاش العلمي حول ضرورة وجود أطر محاسبية مخصصة للمؤسسات المالية الإسلامية، مؤكدة على أهمية المعايير الإسلامية في تعزيز الشفافية والملاءمة الشرعية. (Moosa، 2023)

8.1: مساهمة الدراسة

توضح المساهمة العلمية لهذه الدراسة في ادراك المعوقات التي تواجه البنوك العمومية الجزائرية عند تبني معايير AAOIFI وهي نقطة لم توليها الدراسات السابقة الاهتمام الكافي ، بينما ركزت دراسة (الشريفي والشماس 2022) على الواقع العراقي في ظل النظام المحاسبي الموحد ودراسة (الدليمي والحسبان) على المصارف الإسلامية المستقلة في الأردن واقتصرت دراسة (Riyad Moosa, 2023) على الاطار النظري العام ، ولم تبحث التحديات التطبيقية التي تواجهها البنوك عند محاولة تبني معايير AAOIFI او الحلول البديلة المعتمدة في ظل غياب اطار تنظيمي موحد ، تنفرد هذه الدراسة بتسليط الضوء على معيقات محاسبة منتج المراجعة داخل بنك القرض الشعبي الجزائري بحيث تتمثل الإضافة النوعية في تقديم اطار تحليلي يرصد المعوقات الميدانية المرتبطة بجاهزية الأنظمة المعلوماتية والبيئة التشريعية المحلية نظام (20-02) وصولا الى اقتراح توصيات تضمن مواءمة المنتج مع الضوابط الشرعية الدولية مما يمنح الدراسة صفة الحداثة والارتباط الوثيق بالواقع الاقتصادي الراهن للجزائر

9.1: محاور الدراسة

للإلمام بجوانب الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة والاجابة على الفرضيات تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار النظري لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) المراجعة والبيع الآجلة
- المحور الثاني: صعوبات المعالجة المحاسبية لمنتج المراجعة وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) في بنك القرض الشعبي الجزائري
- المحور الثالث: الدراسة الميدانية - حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -

2. المحور الأول: الإطار النظري لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة

1.2: اساسيات معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة

تعد محاسبة المراجعة من الركائز الأساسية في المحاسبة المصرفية الإسلامية، حيث تمثل صيغة المراجعة للأمر بالشراء ما يصل إلى 80% من التمويلات الإسلامية في العديد من المؤسسات المالية، وتستمد خصوصيتها من طبيعتها العقدية المزدوجة التي تجمع بين الوكالة والبيع.

1.1.2 مفهوم المراجعة

نقصد بالمراجعة قيام البنك بتمثيل العميل في عملية التعاقد من خلال شراء السلعة او الأصل الذي يرغب فيه العميل وذلك باستخدام أمواله الخاصة سواء تم التمويل كلياً او جزئياً وذلك مقابل التزام العميل بشراء ما امر به وحسب الربح المتفق عليه مسبقاً بين الطرفين (محمد، 2023)

2.1.2 تعريف المراجعة والبيع:

تعد المراجعة للأمر بالشراء معاملة بيع وشراء يلتزم فيها العميل (الأمر بالشراء) بطلب اقتناء سلعة محددة من المؤسسة (البائع المحتمل)، مع تعهده بشرائها وفقاً لشروط المراجعة المتفق عليها مسبقاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في (معيار المحاسبة الإسلامي 28) وتعرف المراجعة بأنها عقد قائم على بيع حقيقي يرم بين طرفين متعاقدين للحصول على الأصول المحددة بالاستثناء الأصول النقدية مثل الديون على ان تكون تكلفة الشراء محددة من الطرف الأول البائع للطرف الثاني المشتري قبل البيع والتسليم مع إضافة هامش ربح متفق عليه (كريم و حسين حمدان ، 2022)

3.1.2 شروط صحة المراجعة

يعد بيع المراجعة، بصفته أحد أنواع البيوع الآجلة، خاضعا للأحكام والضوابط التي تنظم البيوع بصفة عامة، بالإضافة إلى الشروط والأركان الخاصة التي تفرق بينه وبين غيره من عقود البيع. بناء على ذلك، فإن صحة عقد المراجعة تتوقف على استيفاء الشروط الخاصة وهي: (علي، 2017)

- ان يعلم كل من البائع والمشتري برأس مال السلعة سواء تضمن الثمن الأول او الثمن الأول مضافا اليه ما أنفق البائع على السلعة ان كان أنفق عليها شيئا
- ان يعلم كل من البائع والمشتري بالربح لان العلم بالثمن جزء لا يتجزأ من شروط صحة البيوع
- ان يكون الثمن في العقد الأول مقابلا من جنسه من أموال الربا فان اشتر المكيل او الموزون بجنسه
- ان يفصح عن صفة ثمن الشراء
- صحة العقد الأول فإن كان فاسدا لم يتم بيع المراجعة (رفيقة و عمامرة ، 2022)

4.1.2 متطلبات تحقيق أغراض المحاسبة على المراجعة والبيوع الآجلة الأخرى

ترتكز هذه المتطلبات أساسا على وجود تنظيم محاسبي فرعي ضمن النظام المحاسبي العام للمؤسسة المالية الإسلامية وكذا وجود مجموعة من الأسس المحاسبية التي تحكم عمليات القياس والاثبات والعرض والافصاح (خديجة، 2018)

الجدول (01): متطلبات تحقيق أغراض المحاسبة على المراجعة والبيوع الآجلة الأخرى

الفقرة	المضمون المحاسبي
نطاق المعيار	ينطبق على معاملات المراجعة والبيوع الآجلة وفق الشريعة ولا ينطبق على التورق والمراجعة السلعية
الإثبات والقياس الأولي كمخزون	يتم اثبات السلعة كمخزون في وقت شراء المؤسسة لها قبل بيعها للعميل
القياس اللاحق للمخزون	قياس المخزون المتبقي في تاريخ القوائم المالية بالقيمة الأقل من التكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق
اثبات وقياس الذمم المدينة	بعد بيع السلعة بالمراجعة تتحول الموجودات الى مبالغ مستحقة التحصيل
الغاء اثبات المخزون	يتم الغاؤه عندما لا تتوقع الوحدة الحصول على منافع مستقبلية من السلعة
الحسومات اللاحقة	تعالج كمبالغ تخصم من الذمم او الإيرادات بحسب الحالة
الاعفاء / الحسم / الشطب	عند اعفاء العميل وتخفيض جزء من المبالغ مثل السداد المبكر يتم اثبات القيمة وفق معالجة محاسبية موافقة
هامش الجدية والعربون	هامش الجدية يكون قبل إتمام العقد العربون بعد إتمام العقد وقبل استلام السلع
انخفاض قيمة المخزون	يعالج كتخفيض من قيمة المخزون مقابل كلفة البضاعة المباعة او كخسائر انخفاض قيمة تظهر في قائمة الدخل
أموال الصداقات	مبالغ تسجل في حساب الصداقات عند تأخر العميل او تأخره عن السداد
الغاء اثبات الذمم المدينة	يتم الإلغاء عند السداد او اعسار العميل او تنازل المصرف عن حقه ويجوز الشطب
تكاليف المعاملة	رسوم الهيكل والرسوم الأخرى التي تحمل على العميل مثل معالجة التعثر او إعادة الجدولة

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على معيار المحاسبة المالية رقم (28)

3. المحور الثاني: صعوبات المعالجة المحاسبية لمنتج المراجعة وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) بنك القرض الشعبي الجزائري

تواجه البنوك الكثير من الصعوبات في مجال عملها، نتيجة لعدة عوامل منها القانونية والسياسية والفكرية، رغم التشكك الذي أحاط بها بخصوص قدرتها على المنافسة الا انها تمكنت من ترسيخ وجودها على مستوى القطاع المصرفي على الصعيدين المحلي والعالمي (نشاد و ايوب ، 2023)، تمكنت المصارف الإسلامية من تجاوز العديد من العقبات واستفادت من التحديات من اجل تحسين أدائها ومع ذلك لا تزال بعض الصعوبات قائمة ومنها ما يلي:

1.3: صعوبة الاعتراف بالإيراد

وفقا لمعيار المحاسبة الدولية IAS 18 الذي ازيل مع دخول IFRS 15 حيز التنفيذ في 2018/01/01 يتم الاعتراف فقط بالإيرادات التي تم تحقيقها فعليا كأن يكون ذلك عند بيع منتج او تقديم خدمة بحيث لا يؤخذ بعين الاعتبار الأرباح الناتجة عن إعادة التقييم وذلك وفقا لمبدأ الحيطة والحذر، اما في المحاسبة الإسلامية فيجوز الاعتراف بجميع أنواع الإيرادات سوء كانت محققة او غير محققة بشرط ان يكون المال ذا قيمة (حدبي، 2020)

2.3: القياس

يتضمن القياس تحديد المبلغ النقدي الذي تقيد به عناصر الأصول والخصوم والاعباء في الدفاتر المحاسبية ضمن القوائم المالية للمؤسسة بحيث يتطلب المعيار المحاسبي رقم (28) من المصرف تسجيل السلع التي تم شراؤها كأصول ضمن المخزون حتى يتم ابرام اتفاقية البيع النهائية مع العميل، بالإضافة الى ذلك فإن صعوبة قياس المخزون يتطلب من المصرف تقييمه بناءا على القيمة الأقل بين التكلفة والقيمة القابلة للاسترداد، في حال لم تتم عملية البيع واستمرت السلع بحوزته هذا يطرح اشكالا مستمرا يتعلق بتقييم الأصول وتكوين المخصصات المحتملة داخل القسم المحاسبي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019)

3.3: العرض والافصاح

تظهر الصعوبات في العرض والافصاح من خلال اتساع الفجوة بين المعايير الإسلامية والدولية كما يتطلب المعيار الإسلامي متطلبات أخرى معقدة تتعلق بشرعية الأرباح وكيفية توزيعها بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار الذين يتصرفون كمضاربين وهذا ما لم تنطرق له المعايير الدولية بحيث تظهر الصعوبة في عدم وجود اطار قانوني لبعض الافصاحات في تقارير مجلس الإدارة بالإضافة إلى الصعوبات التقنية في عرض الالتزامات المحتملة والمخاطر المرتبطة بالعملاء الأجنبية والموارد المخصصة مما يجعل عملية إعداد القوائم المالية بحاجة إلى دقة عالية لتفادي الخلط بين الحقوق والالتزامات المالية والشرعية. (حدبي، 2020)

4. المحور الثالث: الدراسة الميدانية - حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -

1.4 منهجية الدراسة الميدانية

1.1.4 منهجية وأدوات جمع المعلومات:

قام الباحثان بإعداد الاستبانة للإجابة على فرضيات الدراسة باستخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان من خلال الوقوف على مدى ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري وكذا صعوبات تطبيقه في محاسبة منتج المراجعة ، حيث ان مجتمع الدراسة يتمثل في مجموع البنوك العمومية الجزائرية الى تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية بينما شملت عينة الدراسة المديرية العامة للمحاسبة في بنك القرض الشعبي الجزائري تم توزيع الاستبيان على المحاسبين العاملين بالمديرية لان المعالجة المحاسبية لا تتم على مستوى الوكالات ،تضمن المحور الأول مدى ضرورة تطبيق معيار المحاسبة

الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة في بنك القرض الشعبي الجزائري اما المحور الثاني فتضمن وجود من عدمه جملة من الصعوبات التي تحد من تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي لبنك القرض الشعبي الجزائري .
ولمعالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان واختبار الفرضيات الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية α s kronbach لقياس ثبات أداة الدراسة واختبار كولموغوروف سيمرنوف للتحقق من طبيعة توزيع البيانات والتكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد اتجاهات إجابات افراد العينة واختبار T
الجدول (02) توزيع استبانات على افراد عينة الدراسة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المرجعة	عدد الاستبانات الملغاة	عدد الاستبانات الصالحة
43	39	04	35
100	90.69	09.30	81.39
نسبة الردود = (عدد الاستبانات المقبولة / عدد الاستبانات الموزعة) $100^* = (43/35) = 100^*$			

المصدر: من اعداد الباحثان

3.1.4 تحكيم واختبار صدق وثبات الاستبيان:

- **صدق الاستبيان** تم التأكد من صحة أداة البحث من خلال تقديم الاستبيان لفئة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة الذين يمتلكون خبرة في هذا المجال استمعنا لآرائهم حول فقرات الاستبيان مما أدى الى حذف بعض العناصر واجراء تعديلات بناء على اقتراحات جديدة تتناسب مع موضوع الدراسة بناء على ملاحظات الأساتذة، تم اعداد النسخة النهائية لأداة البحث
- **ثبات الاستبيان**: يقصد بثبات الاستبيان ان تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ويكون من خلال معامل الفاكرو نباخ (α s kronbach) الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (spss) حيث قيمته موضحة لكل بعد ومحور كما في الجدول التالي والذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمحاور الدراسة

جدول (03) نتائج اختبار ثبات الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول	08	0.763
المحور الثاني	08	0.676
الإجمالي	16	0.823

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

من الجدول السابق يتضح أن معامل ألفا كرو نباخ كان 0.823 وهو يشير إلى ثبات قوي ومقبول كما أنها تشير إلى جودة مقياس النموذج، لتؤكد أيضا على صدق الأداة طبقا لقاعدة القياس كل اختبار ثابت صادق، وليس كل اختبار صادق ثابت مما يؤكد على جودة الاستبيان وحسن قياسه، والفهم المتساوي لعينة الدراسة، كما ان معاملات ثبات المحاور محصورة بين 0.763 و0.676 وهو مؤشر جيد لاقتربه من 1

5.1.4 الخصائص العامة لعينة الدراسة

الجدول (04) توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	10	28.57%
	ماستر	20	57.14%
	ماجستير	03	8.57%
	دكتوراه	02	5.71%
	المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات (spss v26)

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) ان اغلبيية افراد العينة من حاملي شهادة الماستر حيث بلغ عددهم 20 فرد بنسبة مئوية 57.14% وهي نسبة مرتفعة في حين بلغت نسبة حاملي شهادة ليسانس 28.57% وتليها نسبة حاملي شهادة ماجستير بنسبة 8.57% ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 5.71%

الجدول (05) توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات	17	20%
	من 05 الى 10 سنوات	19	54.28%
	من 11 الى 15 سنة	03	8.57%
	من 15 سنة فأكثر	06	17.14%
	المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

يمثل الجدول توزيع حسب متغيرة الخبرة حيث نجد ان اغلب افراد العينة لديهم خبرة في العمل من 05 الى 10 سنوات حيث قدرت ب 54.28% ثم تليها نسبة الافراد الأقل من 05 سنوات بنسبة مئوية 20% تليها الافراد الذين تتراوح خبرتهم أكثر من 15 سنة بنسبة 17.14% ثم الذين تتراوح خبرتهم من 11 الى 15 سنة بنسبة مئوية 8.57%

- هل تلقيتم تكوين في معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI

الجدول (06) نسب افراد العينة الخاضعين للتكوين في معايير AAOIFI

البيان	عدد الجيبين	النسبة المئوية
نعم	03	8.57%
لا	32	91.43%
الإجمالي	35	100%

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

يظهر الجدول نتائج استبيان حول تلقي تكوين (تدريب) في معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) حيث بلغ عدد المحبين الذين أجابوا ب لا 32 مجيب بنسبة 91.42% ، بينما لم يتجاوز عدد المحبين بنعم 08.57" وذلك كون ان الدراسة تستهدف عينة من المحاسبين الذين تلقوا تكوين في معايير AAOIFI وكما نعلم ان عدد المحاسبين البنكيين المتخصصين في الصيرفة الإسلامية يبقى محدود إذا ما قرن بإجمالي الموظفين يعني ذلك أنه يوجد نسبة كبيرة من أفراد العينة لم تتلقى تدريب في معايير AAOIFI وهذا من ضمن الصعوبات التي تؤثر سلبا على جودة التقارير المالية والامتثال الشرعي

6.1.4 صدق الاتساق الداخلي

- للمحور الأول: أصبح التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة بينك القرض الشعبي الجزائري ضرورة حتمية لاستفاء المعالجة المحاسبية مع المتطلبات الشرعية.

الجدول (07) قياس صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول

العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1- تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة أصبح ضرورة حتمية لضمان الشفافية في عرض اعمال المراجعة	0.855	0.000
2- التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة ليس خيارا ذاتيا بل مطلبا شرعيا ذاتيا	0.620	0.048
3- يحاول بنك الجزائر في تعليماته تطويع النظام المحاسبي المالي ويتجاهل معايير AAOIFI وهذا لا يسهل في محاسبة منتج المراجعة	0.018	0.000
4- يوفر معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة اطارا واضحا لمعالجة الإيرادات والمصاريف في المراجعة على خلاف النظام المحاسبي المالي SCF	0.034	0.000
5- يحدد معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة المعالجات المحاسبية للمراجعة بوضوح دون التباس	0.038	0.006
6- يحقق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة انسجاما بين الممارسات المحاسبية والضوابط الشرعية للمراجعة	0.377	0.002
7- هناك ضرورة لفصل الإفصاح المالي لمنتجات الصيرفة الإسلامية في قوائم مالية خاصة تتفق مع متطلبات AAOIFI عوض ادماجها في القوائم المالية التقليدية	0.510	0.000
8- يساعد تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة على تجنب الأخطاء في احتساب أرباح المراجعة المؤجلة	0.531	0.001

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن كل عبارات أصبح محور التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة بينك القرض الشعبي الجزائري ضرورة حتمية لاستفاء المعالجة المحاسبية مع المتطلبات الشرعية ترتبط مع الدرجة الكلية مما يعني أن عباراته دالة إحصائيا، أن معاملات الارتباط المحسوبة لكل فقرة من فقرات هذا المحور قوية كما أن sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة 0.01 في كل عبارات تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة ماعدا العبارة 2 و5 و6 التي قيمتها تقريبا مساوية لقيمة مستوى الدلالة، وهو ما يدل على أن عبارات هذا المحور تتميز بالصدق والاتساق الداخلي

– للمحور الثاني: هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في بنك القرض الشعبي الجزائري

الجدول (08) قياس صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني

العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
09- لا يمثل نقص الكفاءات البشرية المؤهلة عائقا أساسيا لتطبيق معايير AAOIFI	0.026	0.001
10- الابتعاد عن تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة بسبب ضعف الالتزام القانوني	0.199	0.000
11- الأنظمة المحاسبية للبنوك العمومية الجزائرية مهيأة لتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة	0.355	0.000
12- من السهل أن تزود المصالح المعنية بالصيرفة الإسلامية داخل البنوك العمومية بأنظمة معلوماتية مبرمجة وفق معايير AAOIFI قادرة على معالجة العمليات المعقدة للمراجعة	0.312	0.000
13- من السهل وضع خطة تدريب شاملة والزامية للكوادر المحاسبية والمالية في البنوك العمومية تتوافق مع متطلبات AAOIFI	0.275	0.110
14- يمكن تأسيس وحدة مراجعة شرعية مستقلة داخل البنوك العمومية تضمن التطبيق السليم لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة	0.213	0.000
15- توفر الأنظمة المحاسبية في البنوك العمومية آليات دقيقة للقياس والاعتراف بالإيراد والافصاح عنها وفقا لما نص عليه المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 28	0.044	0.801
16- التباين الموجود في فهم وتطبيق معالجات المراجعة يستوجب استحداث نظام محاسبي إسلامي على أساس AAOIFI	0.853	0.000

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

يظهر الجدول أعلاه ان معاملات الارتباط ومستوى معنوية عبارات محور هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في بنك القرض الشعبي الجزائري ترتبط مع الدرجة الكلية، مما يعني ان عباراته دالة احصائيا، ان معاملات الارتباط محسوبة لكل فقرة من فقرات هذا المحور كما أن sig (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة 0.01 في كل العبارات ماعدا العبارتين 13 و15 وهو ما يدل على أن عبارات هذا المحور تتميز بالصدق والاتساق الداخلي

2.4 اختبار التوزيع الطبيعي

من المهم معرفة ما إذا كانت هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن ذلك سيمكننا من اختبار الفرضيات:

- الفرضية الصفرية H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة sig أكبر من 0.05 (مستوى المعنوية) تقبل الفرضية الصفرية أي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
 - الفرضية البديلة H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة sig أقل من 0.05 (مستوى المعنوية) ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة أي ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
 - وبالتالي يمكن استخدام أحد الاختبارين:
 - إما اختبار كولموغوروف سيمرنوف، او اختبار شابيرو
- 1.2.4 للاستبيان ككل:**

الجدول (09) اختبار كولموغوروف سيمرنوف للاستبيان ككل

الاختبارات	القيم
Z de Kolmogorov-Smirnov	1.733
Ssignification asymptotique (bilatérale)	0.005
N	35

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

الجدول (10) اختبار كولموغوروف سيمرنوف للمحور الأول

الاختبارات	القيم
Z de Kolmogorov-Smirnov	1.775
Ssignification asymptotique (bilatérale)	0.004
N	35

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

الجدول (11) اختبار كولموغوروف سيمرنوف للمحور الثاني

الاختبارات	القيم
Z de Kolmogorov-Smirnov	1.733
Ssignification asymptotique (bilatérale)	0.007
N	35

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

3.4 معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

الجدول رقم (12) معاملات تحديد الاستبيان للمحورين

البيان	معامل التحديد R2	معامل التحديد R2 المعدل
المحور 01: أصبح التطبيق العملي لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة بنك القرض الشعبي الجزائري ضرورة حتمية لاستفاء المعالجة المحاسبية مع المتطلبات الشرعية	0.701	0.837
المحور 02 هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في بنك القرض الشعبي الجزائري	0.451	0.672

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

يتضح من خلال تحليل معاملات التحديد للمحورين أن النموذج الإحصائي للمحور الأول المتعلق بضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، حيث بلغ معامل التحديد R^2 قيمة 0.701، بينما بلغ معامل التحديد المعدل R^2 قيمة 0.837، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 83.7% من التباين الكلي بعد تعديل حجم العينة، مما يشير إلى قوة ومتانة النموذج في تفسير العوامل المؤثرة على ضرورة التطبيق. وفي المقابل، سجل المحور الثاني المتعلق بعدم وجود معيقات في التطبيق معامل تحديد R^2 بلغ 0.451، فيما بلغ معامل التحديد المعدل R^2 قيمة 0.672، وهي قيم تعكس قدرة تفسيرية مقبولة إحصائيا، إلا أنها تبقى أقل من المحور الأول بفارق ملموس، مما يشير إلى احتمالية وجود عوامل أخرى غير مقاسة قد تؤثر على المعوقات بنسبة 32.8% من التباين الكلي. وعليه، يمكن الاستنتاج أن النموذج الأول يظهر تفوقا واضحا في القدرة التفسيرية مقارنة بالنموذج الثاني، وهو ما يدل على أن العوامل المحددة لضرورة التطبيق أكثر وضوحا وقابلية للقياس والتحديد من تلك المرتبطة بالمعيقات التي تواجه عملية التطبيق في بنك القرض الشعبي الجزائري.

4.4 تحليل نتائج الانحدار للفرضيتين

الجدول رقم (13) نتائج الانحدار للفرضية الأولى

توجد دلالة إحصائية بين محاسبة منتج المراجعة	ثابت α	β	T	Sig T
ضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في البنوك العمومية الجزائرية	0.05	0.837	8.798	0.000
	F	Sig F	R	R Square
	77.399	0.000	0.837	0.701

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات (spss v26)

1.4.4 اختبار الفرضية الأولى

- نص فرضية البحث: توجد دلالة إحصائية بين محاسبة منتج المراجعة وضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في البنوك العمومية الجزائرية

- نص الفرضية الإحصائية لاختبار الفرضية نقوم بإعادة صياغتها إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) الى فرضية صفرية H_0 (العدم) وفرضية بديلة H_1 كما يلي

الفرضية الصفرية H_0 لا توجد دلالة إحصائية بين محاسبة منتج المراجعة وضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في البنوك العمومية الجزائرية حسب اراء المستجوبين عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية البديلة H_1 توجد دلالة إحصائية بين محاسبة منتج المراجعة وضرورة تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في البنوك العمومية الجزائرية حسب اراء المستجوبين عند مستوى دلالة

من خلال الجدول أعلاه والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (77.399) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ ، تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة ومنه نرفض الفرض الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 لان قيمة sig(0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وذلك عند مستوى الثقة (0.95), ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (8.798) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة مقداره (0.000) لكونها أصغر من مستوى الدلالة (0.05), كما تشير نتائج الجدول عن وجود ارتباط ايجابي لتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة (83.7%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 (0.701) ومن خلال قيمة (F) الغير دالة إحصائيا لان مستوى دلالتها أصغر من (5%) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تقرر بعدم معنوية النموذج و منه يمكن صياغة معادلة خط الانحدار الخطي بالشكل الآتي: $y=0.332+0.878x$

الجدول رقم (14) نتائج الانحدار للفرضية الثانية

Sig T	T	β	ثابت α	هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في البنوك العمومية الجزائرية
0.000	5.209	0.950	0.05	
R Square	R	Sig F	F	
0.451	0.672	0.000	27.130	

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا مخرجات (spss v26)

2.4.4 اختبار الفرضية الثانية

-نص فرضية البحث: هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في البنوك العمومية الجزائرية

-نص الفرضية الإحصائية

لاختبار الفرضية نقوم بإعادة صياغتها احصائيا عند مستوى دلالة (0.05) الى فرضية صفرية H_0 (العدم) وفرضية بديلة H_1 كما يلي الفرضية الصفرية H_0 ليست هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في البنوك العمومية الجزائرية حسب اراء المستجوبين عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية البديلة H_1 هناك دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة والصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه في البنوك العمومية الجزائرية حسب اراء المستجوبين عند مستوى دلالة

من خلال الجدول أعلاه والنتائج المتحصل عليها من خلال قيمة فيشر (27.130) يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0.05$ ، تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة ومنه نرفض الفرض الصفرية H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 لان قيمة sig(0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وذلك عند مستوى الثقة (0.95), ويلاحظ كذلك أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (5.209) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة مقداره (0.000) لكونها أصغر من

مستوى الدلالة (0.05) كما تشير نتائج الجدول عن وجود ارتباط إيجابي عدم وجود معيقات في تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيوع الآجلة في محاسبة منتج المراجعة بلغ (67.2%) وبالنظر لقيمة معامل التحديد R^2 (0.451) ومن خلال قيمة (F) الغير دالة إحصائيا لان مستوى دلالتها أصغر من (5%) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية التي تقرر بعدم معنوية النموذج و منه يمكن صياغة معادلة خط الانحدار الخطي بالشكل الآتي: $y=0.03+0.95x$

5. خاتمة:

يعكس التباين بين الالتزام النظري بالمعاملات المصرفية الإسلامية والتطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية المتخصصة إشكالية جوهرية في القطاع البنكي الجزائري. فبينما تشهد منتجات الصيرفة الإسلامية - وخاصة المراجعة - انتشارا متزايدا، يظل الافتقار إلى أطر محاسبية موحدة ومعتمدة دوليا معيقا يضعف المصداقية المالية ويعقد المقارنة والمقاربة بين المؤسسات. تتجلى الضرورة الملحة لتبني وتطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وخاصة المعيار رقم 28 الخاص بالمراجعة والبيوع الآجلة ليس كخيار تقني فحسب، بل كضرورة استراتيجية لضمان النزاهة الشرعية والشفافية المالية وتعزيز ثقة المتعاملين والمستثمرين وهذا ما سعت اليه الدراسة من خلال الوقوف على الصعوبات التي تواجه تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيوع الآجلة على محاسبة منتج المراجعة وضرورة تطبيقه

النتائج:

توصلنا من خلال الدراسة الى النتائج التالية

- هناك مستوى عال من الصعوبات التي تحد من تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28 المراجعة والبيوع الآجلة على محاسبة منتج المراجعة مما يستلزم استثمارات في التحديث التقني
- ان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كمرجع غير كاف لمواجهة الجوانب المتخصصة في منتجات الصيرفة الإسلامية
- صعوبة تكيف النظام الحالي للبنك مع العمليات الحسابية التي يتطلبها معيار المحاسبة الإسلامي 28 المراجعة والبيوع الآجلة خاصة للتعامل مع خصوصيات المراجعة كاستحقاق الربح الزمني
- نقص واضح في الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الكفاءة المحاسبية والمالية

التوصيات

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها نأمل ان تساهم هذه الدراسة:

- زيادة الوعي لتنمية قطاع الصيرفة الإسلامية
- ضرورة إحداث نخضة شاملة في مجال التكوين الأكاديمي والبحث العلمي
- العمل على استقلالية الشبائيك الإسلامية محاسبيا وماليا داخل البنك لتفادي تداخل الحسابات
- العمل على تطوير وتفعيل نظام محاسبي مالي شامل ومتكامل، يعنى بمحاسبة جميع المنتجات المالية بكفاءة ودقة، من خلال اعتماد مرجعية مزدوجة

8. قائمة المراجع:

- Riyad Moosa .(2023) .An Overview of Islamic Accounting : The Murabaha Contract .J. Risk Financial Manag ، 16.
- الصادق محمد آدم علي. (2017). تطبيق معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في المصارف (دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية في السودان). مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية (27).
- باشا رفيقة، ويسمينه عمامرة. (2022). واقع تطبيق معيار المحاسبة الاسلامي (02) المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء في تفعيل اداء الشبابيك الاسلامية على مستوى الوكالات البنكية. دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، 05(01).
- بوعتلي محمد. (2023). الاجراءات العملية لتطبيق المراجعة الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية دراسة حالة بنك ترست. 17(02).
- خليل ابراهيم الدليمي، واحمد الحسبان عطا الله. (بلا تاريخ). مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المراجعة الإسلامية في البنوك الإسلامية. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات (08).
- عبد القادر حدي. (2020). المعالجة المحاسبية للمنتجات المالية الاسلامية في البنوك الجزائرية: الصعوبات والتحديات. مجلة الاقتصاد الجديد، 11(02).
- عز الدين نشاد، وصكري ايوب. (2023). معوقات عمل المصارف الاسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية "بنك البركة نموذجا". قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، 03(02).
- علي محمود علي الشريف، وعلي حسين الشامام ماهر. (31 03, 2022). تقييم المعالجات المحاسبية عن أنشطة المراجعة المصرفية في البيئة العراقية بالتطبيق على مصرف جيهان الإسلامي. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 18(57).
- مصطفى كامل كريم، وخولة حسين حمدان. (2022). معالجات محاسبية مقترحة لتمويل المراجعة على وفق معيار المحاسبة الاسلامية رقم 28 المراجعة والبيع الآجلة وانعكاسها على القياس والافصاح المحاسبي بحث تطبيقي في مصرف النهرين الاسلامي -شركة عامة. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، 14(02).
- نسيلي خديجة. (2018). متطلبات المعالجة المحاسبية للمراجعة والمراجعة للآمر بالشراء وفق المعايير المحاسبية الاسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 01(18).
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2019). تاريخ الاسترداد 18 11, 2025، من <https://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer->